

تعدد الزوجات دراسة تاريخية بقلم / محمد بدر

تعدد الزوجات ، هل استبقاه القرآن الكريم ، وان قيده ، بعد أن كان مطلقا رعاية للمرأة في ظروف تقتضيها ؟

ينبغي في الكلام عن التعدد التعرض لمسائل ثلاث :

١- لماذا أبيع للرجل أن يتزوج أكثر من امرأة ، ولو بشروط تجعل التعدد استثناء ، ولم يبيع ذلك للمرأة ؟

٢- هل كان التعدد المأذون فيه للرجل - سواء أكان تعددا بالزواج أم تعددا بصلات بالنساء لا يرى فيها القانون الوضعي مأثما - هل كان مقيدا بقيود قانوني في العدد أو في المقتضيات قبل نزول القرآن الكريم ؟

٣- ما الذي استحدثه القرآن في كل ذلك ؟

أولا : لماذا حظرت النظم على المرأة التعدد ولم تحظره على الرجل ؟

حظرت النظم ، وخاصة السماوية جميعا ، على المرأة ما حظرت عليها الطبيعة ، أو بتعبير فلاسفة الكنسيين : القانون الطبيعي لذلك الفرق الجوهرى في اسهام كل من الرجل والمرأة في الانجاب . ذلك أن الرجل قد يباشر عشرات من النساء يقصرهن عليه القانون أو الواقع ، فيتحدد على نحو من اليقين ، يتناسب مع صحة التزام ذلك القصر ، انتساب كل من تلد هؤلاء النساء الى أب معروف وأم معروفة . ولا يتأتى ذلك من لم تقصر المرأة على رجل واحد اذ نكون بإزاء أبناء تعرف أمهم ولا يعرف لهم يقينا أب معين ولا أباء متعددون ، وانما هم منسوبون بين هؤلاء الى مجهول .

ويضيف القديس اغسطينوس فرقا آخر هو أن التعدد انما يباح - في نظريته - لاكثر النسل حين ينبغي هذا الاكثر كما هي الحال ، عنده ، في العهد القديم ، ولا اكثر في الاتصال المتعدد بالمرأة الواحدة ، على حين أن الاتصال بين الرجل الواحد والعدد الكثير من النساء مظنة أن يلدن له في الوقت المتقارب الكثير من الأبناء . ومن

أجل نلك هو ينتهى وقد توفى سنة ٤٣٠ ميلادية الى أن تعدد الأزواج للمرأة
الواحدة ما جاز قط ولا يجوز أبدا .

ثانيا : ماذا كان فى تعدد الزوجات قبل القرآن ؟

فى تاريخ البشرية المعروفة وثائقه يمكن تقسيم النظم فى شأن التعدد
هذا الى نوعين من جنس واحد هو اباحة التعدد :

النوع الأول ، وهو الغالب ، على نحو يجعل غيره استثناء ، يطلق اباحة
التعدد حتى ليجوز فيه للرجل الواحد أن يكون له ألف امرأة ، أو أكثر .
والنوع الثانى ، ويكاد يكون محصورا فى القانون الرومانى منذ انشاء روما
أى منذ زهاء سبعة وعشرين قرنا ، وفى القانون اليونانى منذ القرن الخامس
قبل الميلاد .

واذا رجعنا الى النوع الأول وجب علينا دراسته ، فى ايجاز شديد ،
فى فرعين : أحدهما فى الشرائع غير السماوية : والثانى فى الشرائع السماوية ،
ونعنى بها هنا شريعة الكتاب المقدس فى التوراة وما بعدها وفى الانجيل .

وحسبنا فى النظم غير السماوية نموذجان : مصر الفرعونية ، والصين القديمة
والهند - فى مصر الفرعونية نجد نوعين من التعدد : التعدد بالزواج والتعدد
بملك اليمين .

وفى التعدد بالزواج يوجد نوعان : تعدد بالزواج العادى : وتعدد بالزواج
السياسى . ويقصد بالزواج العادى الزواج الذى يقع بين الرجل والمرأة على
النحو العادى رغبة فى اقامة حياة مشتركة بين شخصين مقصودين - أو على الأقل
- قصدت فيها الزوجة لذاتها .

أما الزواج السياسى فليس المقصود الاول شخص أحد الزوجين أو كليهما
لذاته وإنما قصدت فيهما أو على الأقل ، فى أحدهما الصفة السياسية .

ويهمنا أن نؤكد هنا أن الزواج السياسي كان له فى تاريخ الإنسان القديم والحديث نسبا أهمية كبيرة ، إذ كانت تفرضه أحيانا المصالح العامة العليا فى العلاقات بين الوحدات السياسية المختلفة المتخذة شكل الدول أو القبائل ، حتى أنه لياتى مقتضى لمعاهدة بين بلدين أو ضمانا لتنفيذها • وسنرى أمثلة له فى مصر الفرعونية • وفى بابل ، وعند الحيثيين ، وعند العبريين فى تاريخ أنبياء بنى اسرائيل ، وفى أزواج النبى محمد صلى الله عليه وسلم •

والتعدد العادى فى المعروف من تاريخ مصر الفرعونية لم يكن كشيء والغالب فيه كان عند فرعون ومن حوله من ذوى المناصب السامية أو لدى كبار الأثرياء • والمهم أنه لم يكن لا ممنوعا ولا مقيدا قانونا •

والوثائق تدل على أن التعدد العادى ، أى غير السياسى ، كان عند فرعون يقوم فى أكثره على التسرى بالاماء أو بالمخادنة ، وسنعرف ، فيما بعد ، الفرق بين التسرى والزواج من ناحية وما بين التسرى والمخادنة من ناحية أخرى •

وهناك وثائق خاصة بأمينوفيس الثالث (ينظر فى تفاصيل ما فيها عن التعدد : جاك بيرن ، تاريخ حضارة مصر القديمة ٢ : ٢١٢-٢١٣ ، ٢٥٣) جاء فيها أنه أرسل الى أمير فلسطين ليشتري له أربعين جارية جميلة جدا مسلمة من كل عيب ، والى أمير سورى لشراء عشرين أو ثلاثين ، وأمير القدس ليرسل اليه احدى وعشرين ، والى ملك ميتانى : "لوشراطا" ليرسل اليه ثلاثين ، بعد أن كان قد أرسل اليه عند تزويجه فرعون ابنته ، معها ، ثلاثمائة وسبع عشرة جارية حسناء • ويستخلص جاك بيرن من الوثائق انه كان لفرعون حريم فى جميع قصوره : فى العاصمة ، وفى الفيوم ، وفى غيرها •

ولم يكن ما جاء عن أمينوفيس الثالث مختلفا كثيرا عما كان عند غيره من الفراعين ، وانما نكتفى به مثالا حتى لا نطيل •

ويذكر ارمان ورائكه فى كتابهما " الحضارة المصرية " (الترجمة الفرنسية ص ١٠٦ ، أن فرعون قد ضم الى حريمه ابنة أحد حجابيه وأفاضى عليها مــــن الخطوة ومن سابغ التكريم ما جعلها تنبيه على سائر نساء القصر حتى لقد سميت: سيدة مصر " Sonveraine de tout le Pays " على حين أن من زميلاتها من كن يسمين : سيدة الأرضين ، سيدة الدلتا ، أو السيدة الحساء .

ومن نماذج الزواج السياسى الذى بلغ فى العهد الفرعونى أهمية كبيرة حتى أنه كان يعتبر من مظاهر استعلاء مصر على غيرها من الدول : يقول چــــان فركوتيه (التاريخ العالمى للمرأة ١: ١٢٩) عقد رمسيس الثانى ، فى العام الرابع والثلاثين من حكمه ، زواجا سياسيا بأميرة حيثية وولد هذا الحدث على عمد أقيمت فى أبى سنبل وفيلة والكرنك ، وراقه ابداء ملك الحيثيين كأنه يتضرع اليه ليقبل الزواج من ابنته ، على حين أن الزواج انما كان نصا متفقا عليه فى معاهدــــة التحالف بينهما . ويذكر دريتون وقاندييه (مصر ، الطبعة الرابعة ، ص ٤٢٧-٤٢٨) أن ملك الحيثيين قد سحب الموكب البهئ الكبير الذى جاءت فيه ابنته حتى أوصلها الى فرعون . وچاك بيرن (ص ٣٦٦-٣٦٧) يطيل فى تفاصيل هذا الزواج ويذكر أن ملكة مصر كبرى زوجات رمسيس قد مهدت لهذا الزواج بالتراسل فى شأنه مع ملكة الحيثيين . والموعرخون يستدلون على كثرة نساء رمسيس الثانى بما عرف له من أبناء بلغوا مائتى ولد منهم مائة وأحد عشر يشغلون المناصب الكبرى .

وكثيرا ما كان الزواج السياسى الفرعونى يبتغى ضمانا لصدق الوفاء بما يستوجب معاهدات التحالف مع القوى الكبيرة او لصفاء المودة بين الملوك وتوثيق المداقــــة وعلائق التبادل بين الدول - والوثائق تدل على أن فى حريم ملوك مصر كان يوجد عدد من الزوجات الاجنبيات يربط فرعون بهن آباءهن ملوك البلاد المجاورة بالاخلاص له ، حتى أن الملك أمينوفيس الثالث قد وثق معاهدة مع ملك بابل بالزواج من ابنته ، فلما مات ملك بابل هذا وخلفه ابنه طلب اليه أن يزوجه ، هو كذلك ، من ابنته فاستجاب الملك الجديد ، بعد محاولات عقيمة لمعرفة شىء عن أبناء أخته فى قصر فرعون التى انقطعت عنها ، منذ زواجها ، الانباء . وبعد رجاء أن يزوجه فرعون من ابنته رد عليه فرعون بالرفض المطلق : ان بنت فرعون لا تزوج من أجنبى البتة فعاد يرجو أن يزوج من أية فتاة من حريم فرعون يرفع بها مكانته فى نظر شعبه .

وإذا انتقلنا الى الشرق الأقصى القديم لنرى ماذا كان فى التاريخ القديم للصين والهند وجدنا (كما تقول جانين أوبوايه ، المرأة فى الهند منذ البدايات حتى القرن التاسع عشر ، التاريخ العالمى للمرأة ١: ٢٢٧) التعدد منتشر فى الطبقات الغنية وخاصة الملوك والأمراء . غير أنها تقول : انه وان كان مسموحا للرجل أن يحوز نساء كثيرات ، الا أن الزوجة الرئيسية كانت واحدة . وهى تضيف (التاريخ العام للحضارات ١: ٥٤٤ وما بعدها) ان تعدد الزوجات قد اُطُرد التوسع فيه حتى صار حريم الملوك والأمراء يأخذ صورة المدينة الخاصة التى يقوم على الاشراف فيها خصى عجوز . وتقول (الحياة العادية فى الهند القديمة ، ص ٣٢٤ وما بعدها) : ان لولى العهد مثل ما لآبيه الملك أن يحوز العديد من النساء فى قصره .

وعن المرأة فى الصين القديمة يقول ايسياتشن (تاريخ الحضارات ص ٣٦٥ وما بعدها) ان عدم تعليم المرأة وما أدى اليه من فقدانها الاستقلال الاقتصادى جعلها لا تملك غير الطاعة لمن يطعمها . ومن ثم كان تعدد فى اطراد دون عقبة : كان تعدد الزوجات محدودا فى البداية بتسع زوجات للامبراطور ، ولسادة الاقطاع والوزراء زوجة وسريتان ، ولمن يملونهم زوجة وسرية . غير انه سرعان ما اُطُرد العدد حتى بلغ حريم القصر الامبراطورى ثلاثة الاف وستمئة امرأة . اما غير الامبراطور فتحدد لهم العدد قدرتهم المالية .

والنوع الثانى من النظم غير المساوية الذى يقصر حق الرجل فى الزواج على زوجة واحدة ويطلق له التعدد فيما وراء الزواج ، من نماذجه القانونان الرومانى واليونانى .

أما القانون الرومانى فهو يسبق زمنيا فى هذا الاتجاه القانون اليونانى الاثينى اذ انه كان كذلك منذ نشأة روما قبل سبعة قرون من ميلاد السيد المسيح ، وظل ذلك طابعه دائما .

والمؤرخون متفقون على أن الروم لم يعددوا الزوجات منذ البداية لأنهم جاءوا إلى روما من المهجر ولم يكن معهم إلا القليل من النساء حتى أنهم اضطروا إلى أن يخطفوا من القبائل المجاورة عددا من النساء يكفي لعدد ما لديهم من رجال . لكل واحد زوجة واحدة ثم ربطوا هذه الحال بأساس من الدين فعرفوا الزواج بأنه " مشاركة في الديني والديني في كل الحياة " وقد ادتهم وشييتهم وحبهم ————— الشديد للمال وبخلهم المشهور به إلى عدم الإبقاء على ما يولد لهم من بنات إلا بأقل ما هم في حاجة إليه . غير أن وحدة الزوجة هذه لم تقم — كما أدرك بحق اهرنج — على أساس أخلاقي أو حضاري . ذلك أنهم ما إن كثر عندهم النساء من الأجانب من أسرى الحروب أو النزلاء حتى أضافوا إلى الزوجة من الخدينات ما يشاءون حتى ليقول أولو جليوس ، في القرن الثاني الميلادي في كتابه ليالي الاثنينين " (١٠) ، (١٣ ، ٥) : " إن أخذت زوجتك في زنا فلك ، غير معاقب ، أن تقتلها دون محاكمة ، أما إذا فعلت ذلك أنت فلا يحق لها أن تشير بأصبعها إليك ولا القانون يسمح لها "

ولما أراد الامبراطور اغسطس في القرن الأول أن يجعل الزنا جريمة يعاقب عليها القانون حماية لحرائر الروم أعطى القانون قائمة لأنواع كثيرة جدا من النساء أبيحت أعراضهن فلا تثريب على مباشرتهن . وهكذا كان القانون الروماني يحظر التعدد بالزواج ويبيح التعدد بالمخادنة بغير أن ينسب إليه أي ولد غير من تلد الزوجة الواحدة .

أما القانون اليوناني فلم يثبت فيه قصر الزواج على واحدة إلا في عصر الديمقراطية . أي في القرن الخامس قبل الميلاد ، والمؤرخون يقولون إن هذا القصر لم يكن يستلزمه القانون ، ومن ثم كان يمكن الترخيص فيه حتى أن هيرودوت يذكر حالة للجمع بين زوجتين لعقم الأولى عند الملك " أناكزا اندرياس " وكان ثمرة تسرى بملك اليمين في قانون دراكون .

والثابت على أية حال أن المخادنة ومباشرة المحظيات وكل صور الحرية الجنسية خارج الزواج كان من مسلمات العادات اليونانية حتى ليقول أحد المحامين في دفاع أمام القضاء: لدينا المحظيات للمتعة والخدينات للعناية اليومية والزوجة لتعطينا

الابناء الشرعيين " (جان أمبير ، تاريخ النظم • ص ١٢١ : روبير فلاميلير ، المرأة في كريت واليونان في التاريخ العالمي للمرأة (٢٦٩:١)

ومن قبيل هذا الاتجاه الرومانى اليونانى ما يذكر بيير جريمال (في التاريخ العالمي للمرأة (٤٠٩:١) عن المرأة فى اليابان أنها " لقنت على الا تغار أبدا : ليس لزوجها الزواج بأخرى ولكن من حقه أن يتخذ خدينة ، ولا يحق للزوجة ان تعيب عليه هذا •

* * *

واذا انتقلنا الى النظم السماوية وجدنا فى التوراة ، تسجيلا لتاريخ سبق نزولها ، وتقنيها لما يجب بعدها • ثم فى أسفار ما بعد التوراة فى العهد القديم حتى مجىء السيد المسيح عليه السلام ، التعدد بالزواج وبالتسرى يملك اليمين ، على النحو الآتى : بعد النص الذى سنراه مكررا فى الانجيل والقرآن فى خلق آدم ثم خلق زوجة له واحدة (سفر التكوين ٢٧:١ ، ٢٤:٢١-٢٤) نجد نصا يذكر زوجتين معا لأحد أحفاد قابيل : " لأمك " (تكوين ١٩:٤) اتخذ لأمك لنفسه امرأتين) ثم يذكر سفر التكوين (٣:١٦) أن " سارة " زوج أبى الأنبياء " ابراهيم " أعطت أمتها هاجر لرجلها ابراهيم زوجة له " ويذكر سفر التكوين (٦:٢٥) لابراهيم ، الزوجات والسرارى ، واذن فهو • عليه السلام جمع التعدد بالزواج الى التعدد بالتسرى وكان له أبناء من هؤلاء وهؤلاء ، ويأتى السفر نفسه (تكوين ٣٠:١٥-٣٠ ، ٩:٣٠-١٠) بتعدد بالزواج ليعقوب عليه السلام ، اذ جمع بين أختين ثم تزوج أمتيهما •

ويقول سفر القضاة (٣١-٣٠:٨) : كان لجدعون سبعون ولدا اذ كان لـه نساء كثيرات ، وقد ولدت له كذلك احدى سراريه ولدا • وينظم سفر التثنية : قانون التوراة (٢١ : ١٥-١٧) أثر التعدد فى شأن الابن البكر : كما نظم سفر الخروج (١٠:٢١) حق الزوجة عند اتخاذ أخرى عليها • ويحرم سفر اللاويين (١٨:١٨) الجمع بين الاختين •

أما سفر التثنية (١٧: ١٧) - فإنه ينصح الا يكثر الملك عدد نساؤه " لكن لا يزيغ قلبه وقد اعتبر أن العدد الملائم أن يكون للملك بين ثمانى عشرة وثمان وأربعين زوجة كما جاء فى الموسوعة اليهودية ١٠: ١٢١ . والنصوص تذكر بالكثرة ، مع التسرى نساء شاول (صموئيل ٣: ٧: ١٢: ٨) ونساء داود (صموئيل ٢: ٣-٥ ، ١٣ ، ١١: ٢٧ ، ١٢: ٨ ، ١٦: ١) (١٦: ١٦-٢٢ ، ٢٠: ٣ : ملوك ١: ٤) وقد عرفت أسماء عشر من زوجاته ومن لم تعرف اسماءهن مع السرارى ، كثيرات ، وقد كان من بينهن بنت ملك ، وهذا يعنى أن من أزواج داود من كان زواجهن سياسيا . ويبلغ العدد ، فى الزواج السياسى والعادى والتسرى ، ألفا عند سليمان (الملوك الأول ١١: ٣) ولابنه رحبعام ثمانى عشرة زوجة وستون سريسة (اخبار الايام الثانى ١١: ١٨-٢١) وسار ابنه " أبى ياهو " على سنته فاتخذ أربع عشرة زوجة (اخبار الايام الثانى ١٣: ٢١) .

وظل التعدد بنوعيه زواجا وتسريا . محبذا لدى اليهود حتى ليقول التلمود : للرجل أن يتزوج من النساء ما يشاء من العدد (بيا موس ٦٥ أ) اعتمادا على أن الله قد أمر بالاكثار من النسل . بل قد يفرض قانون التوراة التعدد بزواج أرملة الأخ الميت دون أولاد (تثنية ٢٥: ٥-١٠) .

العهد الجديد : تلك هى حالة التعدد بنوعيه زواجا وتسريا فى التوراة وفى كل ما جاء بعدها فى العهد القديم ، فهل نقض السيد المسيح ، عليه السلام ، شيئاً من ذلك فنص على منعه ؟ قبل الاسراع الى اجابة واضحة تقوم على النصوص بالنفى ، ترى أنه يجدر بمن يريد عرض المسألة من جميع جوانبها التاريخية : نظريا - من النصوص ، وعمليا ، من الواقع ومقتضيات ملاساته ، ألا يتخرج فى التزامه الموضوعية أن يغضب بعض الذين ألفوا أن يأخذوا الموضوع على نحو آخر وانما عليه أن يرجو لهؤلاء أن يلتزموا ، فى جدلهم ، الأدلة العلمية لا مجرد ما قام على تراث قديم تكون له مقتضيات تقصره على زمان معين أو مكان معين أو منطق سياسة استقرت قبل وجود المسيحية وفرضت الضرورة التزامها .

ومن المفيد أن نبدأ فى عرض النصوص ، بالمبادئ العامة فى الزواج فى التوراة والانجيل والقرآن اذ يلاحظ فيها كلها التطابق :

سفر التكوين (٢٧: ١-٢٥) : " خلقهما مرأً امرأة "

متى (١٩ : ٤) مرقس (١ : ٦) : " أن قرأتم أن الخالق ، منذ البداية ، جعلهم ذكر وأنثى " وفى القرآن الكريم : " خلق الزوجين الذكر والانثى (النجم ٥٣ : ٤٥) :
فجعل منه الزوجين الذكر والانثى القيامة (٧٥ : ٣٩) " خلق الذكر والانثى " (الليل ٩٢ : ٣) سفر التكوين (٢ : ٢٤) : " من أجل ذلك يدع الرجل أباه ، وأمه ويرتبط بامرأته ويصيران جسدا واحدا .

متى ١٩ : ٥-٦ ، مرقس ١٠ : ٧-٨) : " من أجل ذلك يدع أباه وأمه ويتصل بامرأته ويصيران الاثنان جسدا واحدا ، هكذا لم يظلا اثنين بل جسما واحدا .
واذن ، فلا يجوز أن يفصل بين ما جمعه الله انسان " .

وفى القرآن (النساء ٤ : ١) : " خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها " (الاعراف ٧ : ١٨٩) : " خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها " .
(النمل ١٦ : ٧٢) : " والله جعل لكم من انفسكم أزواجا " .

(الروم ٣٠ : ٢١) : " ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها .
وجعل بينكم مودة ورحمة " وينظر : الزمر ٣٩ : ٦ ، الشورى ٤٢ : ١١ ، البقرة ٢ : ٢٣٧) فى من بيده عقدة النكاح ، وهو الزوج وحده .

وظاهر مما تقدم من نصوص أن السيد المسيح ، عليه السلام ، لم يزد على أن تلى آيات " التوراة " وشرح ما أراد أن يكون بيننا من معانيها . وقد أكد ذلك هو نفسه حيث يقول (متى ١٧ : ١٨-١٨) " لا تظنوا أنى جئت لأنسخ الشريعة أو الانبياء ما جئت ناسخا بل مصدقا ، وقد أضاف أن زوال السماوات والأرض أيسر من أن تسقط نبرة عن حرف من الشريعة متى يتم كل شيء : واذن فالمسيح جاء ليرد للشريعة حيويتها كما يقول اللفظ المستعمل فى اللغة اليونانية وهى أصل للتراجم الأخرى : بليروساى " (جويرو فاسور تاريخ فلسفة القانون ١ : ١٦٨) وهو الذى ترجم بعبارة : ردها حية
Renderla vivente

وعندما سئل السيد المسيح ، عليه السلام عن نص التوراة الذى يفرض التعدد الاجبارى بالزام الاخ الباقي أن يتزوج أرملته أخيه (تثنية ٢٥ : ٥-١٠) لم يزد أن قال :

أن الآخرة • لن يكون فيها هذا الزواج الذى نعرفه فى دنيانا (مرقس ١٢: ١٩-٢٦) •

واذا كان السيد المسيح لا ينسخ - لا ينقض - من نصوص التوراة شيئا بطريق مباشر كما قال • فمن باب أولى هو لا يفعل ذلك على نحو غير صريح ولا مباشر، بنص لا يخص سوى الطلاق والزواج بعده • وهو على أية حال لا يشمل من يتزوج الكششيرات دون • أن يطلق منهن • كما أنه لا يتعارض مع التسرى بملك اليمين المؤكد الاعتراف به فى التوراة والذى كان سنة الأنبياء فى العهد القديم • على ما تقدم •

واذن فالعهد الجديد لم يمنع ، ولم يقيد التعدد على أى نحو كان ولكن الذى أدى الكنيسة الى تقرير هذا المنع أمران : واقع سبق المسيحية وصاحبها ، والقانون الرومانى أما الواقع فهو الرهينة كان عليها فريق من اليهود وتوجهها النبى يحيى (يوحنا المعمدان) • عليه السلام ، وحبذا السيد المسيح - الذى لم يتزوج - للذين يريدون الاستشهاد فى سبيل الدعوة الى دينه وذلك لكى لا يشغلهم عن جهادهم المحفوف بالمخاطر زوجة ولا مال وأما القانون الرومانى فقد رأينا أنه لم يعرف قط التعدد بالزواج ، ولا عرف التسرى بملك اليمين ، على ما سنرى عند الكلام عن التسرى ، وأنه أبعد فى الترخيص بالاذن فى التعدد الواقعى وخاصة ما أسماه بالمخادنة وقد اختلطت هذه على كبار رجال الفكر المسيحى من أمثال القديس أغسطينوس ، بالتسرى المعروف فى الكتاب المقدس •

والمهم أن القديس أغسطينوس لا يرى أدنى حرج على من يعزد لديه النساء الكثيرات حيث يكون ذلك معروفا فى عادات الشعوب ، وانما ذلك ممنوع فى عصره لأن القانون يحرمه (ب • بيريرا ، فقه الزواج لدى القديس أغسطينوس ، باريس ١٩٣٠ ص ٤٠١) بل انه يذهب الى أن أبناء العهد القديم كانوا فى مستوى أخلاقى لم ينجح فى بلوغه أبناء العهد الجديد • وأن تعدد النساء كان معروفا لديهم فى عاداتهم معتبرا منهم جميعا على أنه حلال وشريف " (المرجع السابق ، ص ١٠٦) •

ويقول رجل الدين المسيحى ه • دوران (تعليق على "الزواج" للقديس توماس الاكوينى الجزء الثالث ، ص ٢٩٥-٢٩٦) ان الكاردينال الايطالى كاجيتان (مات

سنة ١٥٣٣) قال ان شريعة الزوجة الواحدة لم تصاغ فى أى مكان فى الكتب الدينية
 "Cette loi de la Monogamie n'est Formulee Nulle part dans les
 livres canoniques"

ثم يقول إن لوشر (مات ١٥٤٦) وميلانكتون (مات ١٥٦٠) درسا أن التعدد غير
 محرم فى شريعة الانجيل ومن ثم فقد رخصا للامير فيليب أمير هس بالمانيا أن يجمع
 بين زوجتين .

والحق أن رأى هذا الاتجاه فى الفقه المسيحى ، الذى عارضته الكنيسة
 بقوة واصرار ، هو الذى يجد دعامة فى عدم نسخ الانجيل لما سبقه لا صراحة ولا ضمنا
 بل فى تأكيد المسيح أنه ما جاء لينسخ ، ودعامة ثانية فى نص مكرر فى موضعين من
 أقوال القديس بولس اذ اشترط فى رجل الدين من طبقة الاساقفة ما اشترطه اليهود
 فى الحاخام أن يكون " زوج امرأة واحدة " (القديس بولس ، فى رسالته الاولى
 الى تيموثاوس ٢: ٣ والى تيطس ١: ٦ وفى التلمود يوما ١٣ وتعليق كوهين ، التلمود ،
 باريس ١٩٥٨ ص ٢١٨-٢١٩) وظاهر أن اشتراط الزوجة الواحدة على هذا النحو فى
 كبار الكهنة يفترض أنه غير مطلوب فى غيرهم ألا يعددوا ، وخاصة ان هذا هو الحكم
 فى العهد القديم (ينظر دانييل روبس ، الحياة العادية فى فلسطين فى زمن السيد
 المسيح ، باريس ١٩٦١ ص ١٦٧ حاشية ٢٥ حيث يقول أن هناك من احتج بكلام
 القديس بولس هذا على أنه يفترض تعدد الزوجات لدى المسيحيين الاولين :
 "Comme supposant la polygamie chez les premiers chretiens"

وهو يقول ، ص ١٤٥ " ان المسيح لم يتكلم صراحة ضد التعدد) وقد كان أثر القانون
 الرومانى المحرم للتعدد واضحا فى الخلاف حول نص القديس بولس هذا بين البابا
 كاليكست ، وهو من أصل شرقى ، والاسقف هيبوليط " وهو من أصل رومانى اذ فهم
 الاول النص على أنه يعنى عدم التعدد المقارن فأجاز لكبار الكهنة التعدد
 المتتابع فأن لمن ماتت زوجته أن يتزوج غيرها ، على حين ان هيبوليط اعترض
 على هذا الفهم وقال ان النص يعنى الا يكون له الا زوجة واحدة فى حياته
 كلها . (ينظر فى هذا هير دوران ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢٥٤) وظاهر
 أن هذا الرأى الذى أصر عليه هيبوليط يتفق مع ما كانت عليه الحال عند الروم

الأقدمين ، فى شأن الكاهن الأعظم Flamen Dialis الذى لا يتزوج الا مرة واحدة فى حياته بل أنه كان يفقد منصبه اذا ماتت زوجته .

والخلاصة أن الكنيسة قد أكدت النصوص الرومانية التى قامت ، فى شأن الروم ضد ما كان سائدا عند الشرقيين من تعدد فى الزواج ، مثل التشريع الصادر من الامبراطوريين الوثنيين ثالريان و جا لليليين سنة ٢٥٨ : يحرم بين المواطنين التعدد فى الزواج Cives Nostri Matrimonia contrahere plura prohibentur وقد كرر هذا " ديقليديانوس " مضطهد المسيحيين الأشهر سنة ٢٨٥ ، ثم فى العهد المسيحى ، شيودوز ، الذى اشتد فى مقاومة ما شاع فى عصره من تعدد اتباعا لما كان فى "العهد القديم " وعند اليهود (ينظر بيوندو بيوندى ، القانون الرومانى المسيحى ٨٤:٣) واعترفت مع ذلك ، بنوع من المخادنة شبهته بالزواج (بيوندو بيوندى ١٢٨:٣) وما بعدها (٠)

تعدد النساء فى القرآن

رأينا فيما تقدم فى جميع النظم أنواعا من الاطلاق فى عدد النساء اللائى يجوز للرجل الاتصال بهن جنسيا ، فماذا فعل القرآن الكريم ؟
أولا - أظهر أن الأصل فى العلاقات الجنسية هو الحظر وأنها انما تجوز استثناء وقصر هذا الاستثناء على نوعين يجمعها " القصر القانونى " أى النساء اللاتى يقصر النظام القانونى الذى يكنف العلاقة بينهما هذه العلاقة على رجل واحد ينسب ثمرتها من الأولاد اليه .
النوع الاول : وهو الأصل الدائم : " الزواج " والنوع الثانى ، وهو الاستثناء الذى سرى عمل القرآن على تصفيته الى أن تقبل الدول الغاء ما ألغى من استرقاق أسرى الحرب ، وهو التسرى بملك اليمين " .

وفى ذلك يقول الله تعالى (المؤمنون ٥:٢٣ ، المعارج ٧٠:٢٩-٣١) فى صفات المؤمنين أنهم : " الذين هم لغروهم حافظون ، الا على ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون " .

والمفسرون لهذه الآيات يقولون : " المعنى : أنهم لغروجهم حافظون فى كافة الأحوال الا فى حالة تزوجهم اوتسريهم •• فمن ابتغى وراء ذلك أى طلب سوى الأزواج أو الولائد المملوكة فأولئك هم العادون : الكاملون فى العدوان المتناهون فيه الظالمون المتجاوزون الى ما لا يحل (الزمخشري ٢٦:٣ الطبرسى ١٨٩:٧ ، فخر الدين السرازى ١٨٦:٦ البيضاوى فى شرح الآيات) واعتبار الاصل التحريم لما وراء هذين النوعين يحسم الخلاف الذى لم تستطع الكنيسة حسمه فى تحريم المخادنة فى جميع صورها ، كما يحسم فى تحريم كل صلة عابرة أو مؤقتة ، ولكننا فى حاجة الى معرفة العدد فى الزواج ، أیظل مطلقا ، على ما كانت عليه الحال فى الكتاب المقدس ، أم هنـاك تحديد لا فى العدد فحسب بل فيه وفى شروط جواز التعدد ؟

الحق أن القرآن الكريم يأتى فى رسم للزواج نظرية تقوم على أصل هو الوحدة واستثناء قد جاء مخالفا لمبدأ عام نزولا عند مقتضيات الضرورة ، على حصر فى الجواز وعلى تحديد فى الشروط ، على النحو الآتى :

أولا - الاصل فى الزواج الوحدة من الجهتين ، وذلك فى وضع اللغة وفى نظم الشرع •
ففى اللغة : " الاصل فى الزوج الصنف والنوع من كل شىء : وكل شيئين مقترنين شكلين كانا أو نقيضين ، فهما زوجان ، وكل واحد منهما زوج " (ابن الاثير ، النهاية ١٣٣:٢)
والله سبحانه وتعالى ، يقول (الذاريات ٥١:٤٩) : " ومن كل شىء خلقنا زوجين " ويقول (هود ١١:٤٠) : " قلنا احمل فيها من كل زوجين " ويقول (٣:١٣) : " ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين " •

وفى شرع الله للانسان يقول عز وجل (النساء ١:٤) : " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء " •
وقد تكرر هذا المعنى فى أكثر من آية (الاعراف ١٨٩:٧ ، الزمر ٦:٣٩) •

وقد جاءت الآيات الدالة على الغاية الاولى من الزواج فلم تجعلها - كما هى الحال عند فقهاء العهدين القديم والحديث وعند الكنسيين جميعا - انجاب الأطفال بل جعلتها ان يسكن كل زوج منهما الى زوجه وأن تقوم الحياة بينهما على المودة والرحمة •

يقول الله تعالى (الأعراف ١٨٩:٧ : الروم ٣٠:٢١) : " هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها ؟ " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون " ويقول البقرة ١٨٧:٢) : هن لباس لكم وانتم لباس لهن " .

والمفسرون يشرحون الآية الأخيرة فيقولون : " جعل كل واحد منهما لصاحبه لباسا ، لأنه سكن له ، كما قال ، جل ثناؤه : جعل لكم الليل لباسا - يعنى سكنا تسكنون فيه . وكذلك زوجه سكنه يسكن اليها ، كما قال تعالى ذكره : " وجعل منها زوجها ليسكن اليها فيكون كل واحد منهما لباسا لصاحبه بمعنى سكونه اليه " (ابن قتيبة تأويل شكل القرآن ، ص ١٠٥ ، ١٤٥ ، الطبرى ٣: ٤٨٩ - ٤٩٢ ، الطوسى ، التبيان ، ١٣٢-١٣٣ ، الطبرى ٢: ٤١-٤٢) وظاهر أن المرأة لا تعرف الى السكن سيلا وزوجها لدى امرأة أخرى : الا أن يكون هناك اقتناع بضرورة تستوجب التضحية مع تربية دينية عميقة ترسخ الاعتقاد بأن التضحية انما هى فى سبيل الله .

وقول الله عز وجل (البقرة ٢: ٢٢٨) : " ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة " اذا عرفنا أن الدرجة هى رئاسة الأسرة والمسئولية عنها اقتصاديا واجتماعيا، انما يستقيم الاستقامة التامة فى وحدة الزواج إذ يكون للزوجة الواحدة من خلاص زوجها لها مثل ما عليها من الخلاص نه ومن الاخلاص المتبادل غير المشوب ولا المتنازع بينهما .

ويقول الله سبحانه (الطلاق ٦٥: ٦) : " ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن " والنسبى عليه الصلاة والسلام ، يقول : " ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن " والنسبى ، عليه الصلاة والسلام يقول : " لا ضرر ولا ضرار " (مسند احمد ٥: ٣٢٧) ويقول : " لا ضرر ولا اضرار " (مسند احمد ١: ٣١٣) وفى اضافة زوجة أو أكثر الى الزوجة الاولى نوع من الاضرار لا شك فيه . وهذا ما أكدته النبى صلى الله عليه وسلم ، فيما روى البخارى (كتاب النكاح ، باب ذب الرجل عن ابنته فى الغيرة والانصاف) : " عن المسور بن مخزومة " : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول وهو على المنبر : ان بنى هشام بن المغيرة استأذنوا أن ينيكحوا ابنتهم على بن أبى طالب ، فلا اذن الا أن يريد ابن أبى طالب أن يطلق ابنتى وينكح

ابنتهم ، فانما فاطمة بضعة مني يربيني ما أرابها ويوءذيني ما يوءذيها ويأمر الله ، جل شأنه ، بالعدل باطلاق وفي أكثر من موضع في قرآنه : ان الله يأمر بالعدل والاحسان " (النحل ٩٠: ١٦ وكذلك البقرة ٢: ٢٨٢ ، النساء ٤: ٥٨ ، المائدة ٨: ٥٠ الانعام ٦: ١٥٢ ، النحل ١٦/ ٧٦ ، الشورى ٤٢: ١٥ ، الحجرات ٤٩: ٩ ، الطلاق ٦٥: ٢ ، والعدل ، على اطلاقه هذا ، مستحيل بين أكثر من زوجة اذ يقول الله ، عز وجل ، (النساء ٤: ١٢٦) : " ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم " ، ويقول النبي ، صلى الله عليه وسلم (مسند أحمد بن حنبل ٣: ٣٤٧ ، ٣: ٤٧١) : " من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة وأخذ شقيه ساقط " .

واذن فالأصل ، في تنظيم القرآن للزواج ، الذي يجب الوقوف عنده ، والرجوع اليه وما كان هذا الرجوع ميسورا على ما سيأتى (النساء ٤: ١٣٠) هو الوحدة : ولكن هذا الاصل يحتمل استثناء مضيقا محدودا في حالات قد يكون في صالح المرأة والمجتمع أن يكون لها تنظيم خاص .

ثانيا - استثناء التعدد الى أى حد ؟ وعلى أى شروط ؟ وكيف تجعله ظروف خاصة نوعا من التضامن الاجتماعى ؟

اذا بدأنا بالفقرة الأخيرة لعرض النموذج الذى كانت عليه الحال فى المجتمع الاسلامى وقت نزول القرآن نجد ما خلاصته : أن العرب وهم أمة أمية تعيش فى الصحراء مواردهم الاقتصادية محدودة جدا ، وكان فقر المجتمع الاسلامى الاول فى مهجرهم بالمدينة بالغاً فى الغالب غاية المدى حتى أن كثيرا من المسلمين الاولين ومنهم النبي نفسه عليه السلام كانوا قد يعوزهم الطعام فيبيتون على الطوى وحتى ذكر عن النبي ، صلى الله عليه وسلم أنه كان يطوى يومين ، أى لا يأكل فيهما ولا يشرب وقد سجل القرآن الكريم هذه الحال فى سورة الانفال (٦٦: ٨) بقوله : " علم أن فيكم ضعفا " . واذ كان ذلك كله عاما فى المجتمع فهو فى شأن المرأة أبلغ . ذلك أن المرأة كانت من الأمية فى الحال التى ينسب اليها : يقول الطبرى (تفسير ٢: ٢٥٩) : " قيل للامى ، نسبة له بأنه لا يكتب الى أمه ، لأن الكتاب كان فى الرجال دون النساء فنسب من لا يكتب الى أمه فى جهله بالكتابة دون أبيه " وفقر القادرين على مزاولة العمل خارج البيت ، لم يكن قصاره أن يوءذى الى فقر النساء القابعات فى البيوت

وانما كان يوعى ، قبل الاسلام ، الى قتل البنات فيقول الله عز وجل (الاسراء ١٧: ٣١) :
" ولا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق ، نحن نرزقهم واياكم ، ان قتلهم كان خطئا كبيرا " وكذلك
الانعام ٦: ١٥١) ويقول ، سبحانه (النحل ١٦: ٥٨-٥٩) : " واذا بشر أحدهم بالأنثى ظلل
وجهه مسودا وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون أم يدسه
فى التراب ألا ساء ما يحكمون " (وكذلك التكوين ٨١-٩٨) .

اذن كان الوضع الاقتصادى للمرأة فى البداية على أدنى المستويات حتى لتكاد
المرأة العفيفة لا تجد قوت يومها الا من جهة عائلها أبا كان أو أخا أو زوجا .

وتزيد مشكلة المرأة تفاقم بالحرب المفروضة على المسلمين ، فى تلاحق ، بعد
تدمير اقتصادى فى مكة بالاضطهاد والمطاردة ثم الهجرة مع ترك الديار والأموال .
ويأتى القرآن بنظم يزيد بها عدد النساء وتحرم عليهن ما كان مألوفا فى الجاهلية
عند فريق منهن من كسب غير شريف . ذلك أن القرآن بتحريمه وأد البنات وبتحريمه
البغاء وبتحريمه زواج المسلمة من غير المسلم وحمايته الخاصة لنساء المحاربين وان كانت
حربهم للاسلام عدوانا مبينا ثم بإباحته للمسلم الزواج من الكتابيات : كل ذلك ، مع
الحرب التى تحصد رجال المسلمين حصدا ، قد جعل عدد النساء اللاتى يحتجن عائلا من
الرجال كثيرا ، وعدد القادرين على إعالتهن قليلا . ولم يكن هناك بيت للمال تسع
موارده ترتب معاش لمن فقدن العائل فى الحرب من الارامل واليتيمات ، ولا يليق
فى حق أهل الشهداء أن تجمع لهم الصدقات ولا يجوز فى شرع الاسلام ان يورثن على
بيوت القادمين من الرجال دون أن يربطهن بهم سبب تجوز به المخالطة وتحل به
المعاشرة وتكرم به المنزلة . وهكذا فرض التضامن الاجتماعى وصالح الارامل واليتامى
ومكارم الاخلاق أن يكون استثناء يباع به خلاف الأصل العام : حينما تكون هناك مبررات
تستدعى أن يسن لها حكم خاص .

وكان الاستثناء فى عدد لا يجوز تجاوزه وفى شروط يجب التزامها ، على النحو الآتى :
يقول الله سبحانه وتعالى (النساء ٣: ٤) : " وان خفتم الا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما
طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت
ايمانكم ، ذلك أدنى ألا تعدلوا " .

ويقول جل شأنه (النساء ١٢٩: ١٣٠) "ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتزروها كالمعلقة : وان تملحوا وشققوا فان الله كان عفورا رحيمًا وان يترقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما".

وظاهر من الآية الاولى أن مشكلة اليتامى كانت الباعث المباشر لاستثناء الجمع . وسرى أن اليتين الثانية والثالثة تتكاملان فى تناسق تام مع المبدأ العام فى وحدة الزواج ، من ناحيته ، مع الآية الاولى الخاصة بالتعدد من ناحية أخرى . ونبدأ فى شرح الآيات الثلاث فقرة بالرجوع فى معانى الفاظها الى ما كان يقصد بها فى لغة العرب وقت نزول القرآن وهو المعنى الذى فهمها على وفقه الرسول ، عليه السلام ، والمصاحبة ومن خاطبهم الله بها آنذاك . وتحديد المعنى على هذا النحو هام كل الأهمية لأن اللغة كائن متطور يفعل الزمان بها من التغيير والتبديل والتوسعة والتضييق والذهاب من الضد الى ضده ما يفعله بتغيير أفكار الناس وتطورها من عصر الى عصر ، ومن بيئة الى بيئة أخرى : وكل ذلك لا ينبغي ان يعكس أثره على الكلمات المستعملة فى نصوص تاريخية بأشهر رجعى وانما تفهم هذه استجلاء معانى الفاظها فى زمانها هى ، دون غيره ، وان استمر تطبيقها بعد الى آخر الزمان .

تقول الآية : وان خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى : "القسط : الانصاف . واليتامى : الاصل فيها : الانفراد : وفى المصطلح الشرعى : من مات أبوه ولم يبلغ . اذ يقول النسبى ، عليه السلام : لا يتم بعد بلوغ . والمقصود . كما بينت ذلك آية أخرى (النساء ١٢٧: ١٢٨) : "يتامى النساء " فاذا كان مخوفا عدم الانصاف فى زواج هؤلاء اذ ذلك يحتاج لى الأزواج رعاية خاصة وصبرا على تحمل ما يتأتى من امثالهن وتأنيا وحكمة فى تمرينهن واحسانا اليهن يقوم فيه الأزواج مقام ما فقدن صغيرات من الالباء : فاذا كان ذلك كذلك فليتزوج الرجال " ما طاب لهم من النساء . ومعنى كلمة " طاب فى اللغة عند نزول القرآن وفى كل استعمالاتها فى آياته : ما خلص نقيا من كل شائبة . واذن فقوله تعالى : ما طاب لكم من النساء " ثم اردافه ببيان العدد يدل على ان المعنى به : العدد الذى تستقيم عليه أسرة كل واحد منكم غير مكدر ولا معسرة ، وخاصة اذ استعمل " ما " ولم يقل ،

سبحانه : من • ثم نصل الى قوله : مشى وثلاث ورباع" وقد تكرر هذا الاستعمال مرة اخرى فى سورة فاطر ، التى سبق نزولها فى مكة ، حيث يقول عز وجل (١:٣٥) : " الحمد لله فاطر السماوات والارض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مشى وثلاث ورباع" وواضح هنا أن المعنى هو : جاعل فى الملائكة من له جناحان ومن له ثلاثة ومن له أربعة • وكذلك فى الزواج : من تستقيم له الأسرة مع زوجتين ، ومن تستقيم مع ثلاث ومن تستقيم مع أربع •

ولكن كيف تطيب ومتى ؟

هذا الشرط الخاص باستقامة الأسرة ، التى هى أساس المجتمع ، وخلوها من العسر والكدر لا يتأتى البتة فى الأحوال العادية ، وانما قد يتحقق على نحو ما فى ظروف وحالات خاصة وهو ، فى استمراره ، محفوف بالمخاطر • رأيناه عندما تكون المرأة عقيما ، كما حدث فى حالة السيدة " سارة " عندما طلبت الى زوجها ابى الانبياء ابراهيم ان يتزوج أمتها " هاجر " لتلد له ما تقربه عينه • وقد عرفنا ان هذا الرضا لم يعمر طويلا • ورأيناه فى العصر النبوى حينما وجدت كل متزوجة ان حياة زوجها مهددة بالحرب فى كل لحظة وأن عليها أن تسع أرامل الشهداء ويتأمامهم ليسعها غيرها اذا أصابها ما أصابهم ، هذا الى تربية قرآنية تدعو المؤمنين جميعا الى أن يوءثروا على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، وان يضحوا بعرض الدنيا الزائل فى ابتغاء ثواب الآخرة الدائم وأن تصرفهم التضحية ، فى سبيل انقاذ مجتمعهم المهدد بالاعداء فى كل اتجاه ، عن " الحياة الدنيا وزينتها " حتى ليصح بيقين ان يقال ان التعدد فى تلك الأحوال كان نوعا من التضامن الاجتماعى تدعوا اليه الحاجة الى الآن كما يدعو اليه ثابت الايمان • (ينظر قوله تعالى (٩:٥٩) : والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ، ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويوءثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون •

ويقول جل شأنه : فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايماكم " والمعنى المقصود هنا ، ليتناسق مع الآية الثانية فيما تقدم : وان كان مخوفا عدم العدل بين اكثر من زوجة ، أى اذا كان عدم الانضباط فى العدل قد يكون من القدر الذى لايسعه التسامح المؤلف عادة فلا يجوز ، على اطمئنان فى الاباحة ، أن يكون ثم تعدد بل حسب

الرجل أن يقتصر على امرأة واحدة ، بل ان هذه أيضا قد يكون في سلامة الاقتران بها نظر . ذلك أن الذي لا يقدر على القيام بكل الواجب للزوجة واحدة مأموران يمتنع عن الزواج حتى يغنيه الله من فضله (النور ٢٤ : ٣٣) : " وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله " واذ التّسرّى أقل مؤنة من الزواج ، فالسريّة تخدم سيدها وليس على الزوجة خدمة بل لها . في الغالب . أن تخدم .

ويقول عز وجل : " ذلك أدنى ألا تعولوا " ان الوقوف في الزواج عند الواحدة أو الاكتفاء دونه بالتسرى ، أدنى ، أى أقرب الى عدم العول ، أى أخرى ألا تزيد به واجباتكم على قدراتكم الاقتصادية والصحية والنفسانية وكل ما ينبغى على المؤمن الصالح أن يتحلى به من مكارم الأخلاق . ومن الحرص على سلامة بنيان أسرته ومجتمعه .

ثم تأتى الآية التى تقول : " ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، وان تصلحوا وتتقوا فان الله كان عفورا رحيمًا " وهكذا أكدت الآية الكريمة استحالة العدل بين النساء مهما كان الرجل حريصا ان يعدل : وجعلت من عدم العدل المخوف الذى لا يجوز اعتباره مما يتسامح فيه الميل كل الميل الى واحدة دون الأخرى . وأمرت بالاصلاح ، وبالتقوى جهد الطاقة ، للميل ، ووعدت بمغفرة من الله لما دون ذلك المستطاع اذا طابت نفس النساء بما حققه الاصلاح وكفلته التقوى فاستقامت به الأسرة . ومع ذلك فقد أفسحت الآية التالية مباشرة السبيل الى العودة الى الاصل العام فى الزواج وهو الوحدة فقالت : وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا حكيما . ويقول فخر الدين الرازى (٣ : ٣٢٦) : انه تعالى ذكر جواز الصلح ان أراد ذلك ، فان رغبا فى المفارقة فالله سبحانه بين جوازه بهذه الآية : أيضا ووعد لهما ان يغنى كل واحد منهما . " والحق ان الوعد بجائزة لكل منهما على التفرق فيه نوع من تفضيل العودة الى المبادئ العامة فى العدل بتفادى مالا سبيل الى استطاعته ، مع الحرص ، وبرغبه ، والى المبادئ العامة فى الزواج وهى الوحدة ، حيث يتحقق سكن كل زوج الى زوجه ، وتستقيم الاسرة على المودة والرحمة . ويتماسك المجتمع الاسلامى كالبنيان المرصوص كل لبناته قوية ، وكل وشائجه المحبسة والوثام .

أزواج الرسول ، عليه الصلاة والسلام :

من تابع معنا ما تقدم عن الزواج السياسى فى أعراف الزمن الماضى . وما عرفنا عن ضرورات المجتمع الاسلامى الاول فى المدينة ، ثم درس الآيات الخاصة بأزواج النبى ، عليه السلام ، تبين له فى وضوح تام أن تعدد الزواج عنده ، عليه الصلاة والسلام ، ولم يحدث فى الواقع الا فى المدينة ، وبعد تقدم السن ، وتعقد المشكلات انما كان نوعا من الأعباء التى تنوء بها العصبية أولو القوة . لولا ما وهب الله أولى العزم من رسله ، وما وضع له ، سبحانه ، من نظام قانونى خاص .

والحق ان الثابت بغير جدال فى حياة النبى ، عليه السلام ، أنه كان قبل أن يوحى اليه معروفا بالعفة والاعتدال فى شبابه قبل الزواج ، وبعد ان اقترن فى الخامسة والعشرين بالسيدة خديجة حتى بلغ الخمسين عند موتها . وكان لديه من الشدائد ما يصرفه عن الزواج بعدها على ما عرف منه آنذاك . غير أن الاحداث تتفاقم ، والنبى لا يجيز لنفسه أن يتخلى عن نجدة من وضعهم ايمانهم بدعوته فى الحرج الشديد . ويبدأ خضم الاحداث فى الشهور الأخيرة من الفترة المكية بعودة السيدة " سودة " من مهجرها فى الحبشة بعد وفاة زوجها هناك ، ومعها عدد كبير من أطفالها لا عائل لها ولا لهم الا أخ كافر شديد العداوة للإسلام ونبىه . وتأخذ النبى الرحمة بسودة المتقدمة فى السن وبأولادها المسلمين فيتزوجها لتبقى وحدها ثلاث سنوات . ثم تزف اليه عائشة فى المدينة بعد الهجرة . ويقول الطبرى فى تاريخه (١٦٢ : ٣) انها كانت مخطوبة لابن المطعم بن عدى فقالت أمه ، وأكد القول أبوه : " لعلنا ان زوجنا ابننا ابنتك أن تُصَيِّفَهُ وتدخله فى دينك الذى أنت عليه " . ويبدو ان النبى لم يرد ان يحمل أبوبكر عبء الاذى فى سبيل نصرته وعبء فقد ابنته زوجها ، وكان ذلك عند العرب انذاك خطيرا . والذى ينبغى علينا ان نوضحه هنا ان السيدة عائشة هى وحدها التى تزوجها النبى عليه السلام بكرا ، وأنها وحدها التى ستكون أيامها فى الزواج أقل من سائر من تزوج النبى . وانه عليه السلام سيتوفى عنها وهى تكاد لا تتجاوز السادسة عشر . ومن ثم فهى وحدها التى كان النبى يقول فى شأنها : هذا قسمى فيما املك فلا تؤاخذنى فيما تملك ولا املك - أو ما فى معناه ، لا لأنها تفضل على غيرها ، وانما لأنها وحدها التى لم تتل فى حياة الزوجية مانال غيرها .

وفى المدينة حيث هاجر النبی علیه السلام ، وهاجر معه ، ومن أجل دينه ، من ينبغي أن يعولهم من قريباته ، وكثر من فقدان الأزواج فى الحرب أو من مات عائلهن فى المهجر فى الحبشة أو فى المدينة . ومن دعت السياسة ومكارم الاخلاق ان يرعاهن رئيس المجتمع الاسلامى من الأسيرات : أخذ النبی ، صلى الله عليه وسلم ، يضرب المثل فى حمل أعباء كل هؤلاء ، ليكون - كما قال بعد ابن عباس - قدوة فى حمل أعباء المجتمع ، وحمل على نفسه فوق الطاقة حتى لقد تدخل القرآن ليخفف عبء النبی ، أولا : بتخيير نسائه بين الحياة الدنيا وزينتها فيكون ثم تسريح باحسان ، أو التخلی عن الدنيا وملذها فى ابتغاء الله ورسوله والدار الآخرة ، ومن ثم يكون اجرهن الحقيقى هناك فيما عند الله فى الآخرة . وفى سبيل ذلك يقول القرآن (الأحزاب ٣٣ : ٢٨-٢٩) : " يا أيها النبی قل لأزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا ، وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فان الله أعد للمحسنات منكن اجرا عظيما " .

ثانيا : بتحديد من له أن يتزوج على أساس هذا التخيير ، فيقول ، سبحانه - وتعالى : (الأحزاب ٣٣ : ٥٠-٥١) : " يا أيها النبی انا احللنا لك أزواجك اللاتي اتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معه ، وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبی ان أراد النبی ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين . قد علمنا ما فرضنا عليهم فى أزواجهم وما ملكت ايمانهم لكيلا يكون عليه حرج وكان الله غفورا رحيما ، ترجى من تشاء منهم وتؤى اليك من تشاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك ، ذلك أدنى ان تقرأعينهن ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن - والله يعلم ما فى قلوبكم وكان الله عليما حلما " .

وفى هاتين الآيتين أنه يحل للنبی - ولا يحل بعد له زواج (الأحزاب ٣٣ : ٥٢) - من النساء من سبق له زواجها ودفع فعلا مهرها ، فأما من تزوج ولم يدفع مهرها فتسرح ، وبنات عمه وعماته وخاله وخالاته ان كن قد هاجرن معه وأراد ان يكفل منهن من ترغب اليه فى كفالتها .

وذكر الآية : امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها " قد جاء في الواقع تطبيقا لخاطر سيده مؤمنة تقدمت الى النبي واهبة نفسها " فأخرج " عليه السلام " فطلب صاحبها أن يتزوجها هو " فوافق النبي وزوجه اياها . فقبل بعض القول في شأنها " فجاء القرآن يقرر " من ناحية ان فعلها هذا لا يعتبر عيبا في ذاته " ولكنه جعل للنبي ان يرفض مثل هذا مستقبلا " فقال : ان اراد النبي " ثم جعلها غير جائزة لغيره بقوله : " خالصة لك " . وقد أدى هذا الى أنه لم تتقدم بعد امرأة لتهب نفسها للنبي .

ويلاحظ في الآية الاولى انها لم تبح للنبي " ما هو مباح للناس جميعا " ففى التسرى بملك اليمين فقصر الجواز هنا على من تقع في اسره هو فقط " فقالت الآية : وما ملكك يمينك مما افاء الله عليك " .

ثم أخذ النص يبين في نساء النبي أن لهن وضع قانونيا خاصا يخالف نساء سائر الناس " فقال الله : قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت ايماهم " وبين أن المغايرة " لكيفا يكون عليك حرج " وذلك أن التخيير " انما كان لرفع الحرج : اما بترك الزواج نهائيا : واما ببقاء من تختار الله ورسوله والدار الآخرة على أنه ليس لها في شهوات الدنيا وزينتها مأرب " " واذن فذلك الوضع القانوني الخاص هو : ترجى من تشاء منهم " وتؤوى اليك من تشاء " ومن ابتغيت من عزلت فلا جناح عليك " واذن فلا يجب عليه قسم يتحرى فيه العدل بين ذوي الحقوق لأن حقهم قد ارتفع عن أغراض الدنيا " واتجه الى الغرض الديني الخالص لله ورسوله .

وقد ترتب على هذا نتيجة هي أنه لا يجوز لأيهن الزواج بعد النبي لأنه لو كان - رجوع الى أغراض الدنيا وزينتها لا يجوز لمن وهبت نفسها لله ورسوله والدار الآخرة . وهكذا كما قال الله للنبي (الأحزاب ٣٣ : ٥٢) " لا يحل لك النساء من بعد " قال " في شأن نساءه (الأحزاب ٣٣ : ٥٣) : " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا : ان ذلكم كان عند الله عظيما . "

ملاحظات :

- أولا - أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، من حيث هو انسان ، كان نموذجا لوحدة الزوجة قبل البعثة وبعدها ، وسيظل كذلك ، فى الواقع ، حتى تجسب عليه الهجرة من مكة ، وهو فى الثالثة والخمسين من عمره .
- ثانيا - بدأ التعدد تحت ضغط المقتضيات السياسية المفروضة على رأس المجتمع الاسلامى الجديد . وفى ظروف يمكن الجزم بأنها كانت بمنأى تام عن العواطف التى تدعو الانسان الى الزواج فى الحياة العادية . ويستطيع المتابع لكل زيجاته فى المدينة ان يدرك ذلك .
- ثالثا - لم تتجاوز الفترة التى عاشها النبي ، عليه السلام ، مع اكثر من زوجة ، قبل التخيير ثلاث سنوات أو أربع . والمعروف ان التخيير والوضع القانونى الخاص كان بعد ان استحال أن تستقيم الحياة المنزلية للنبي مع نساءه ، وكن ، فى رأى الذى عليه أكثر مؤرخى السيرة ، أربعاً .
- رابعا - ان سورة الاحزاب التى نزلت بالتنظيم الذى عرضناه آنفا نزلت فى المدينة قبل سورة النساء التى جاء فيها حظر الجمع بين أكثر من أربع زوجات . اذ الاحزاب رابع سورة فى المدينة على حين ان سورة النساء هى السادسة نزولا فيها .
- خامسا - ان على من يريد أن يعيش متمثلا بسنة النبي ، عليه الصلاة والسلام ، فى حياته الخاصة أن يلتزم فى ذلك ما كان عليه بوصفه انسانا ، لا ما أفرد به بوصفه نبيا تضى عليه النبوة وتجعل له الرسالة خصائص معدومة فى من ليس نبيا ولا رسولا ، بل ليس رئيس مجتمع التأسيس للاسلام فى ظروفه الخاصة التى يستحيل تكرارها مرة أخرى على النحو الكامل أبدا .

